

العلاقة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية في الدنمارك

أ.م.د. كرار علي مكطوف

جامعة سومر : كلية التربية

<https://orcid.org/0009-0000-8889-0930>

Karrara266@gmail.com

10.65441/umisa.2025.01101

الملخص

ينص الدستور الدنماركي عام 1953 النافذ في مواده الأولى على أن شكل الحكومة في الدولة هو ملكي دستوري، ويتم توارث السلطات الملكية من قبل الرجال والنساء وفقاً لأحكام القانون. ويرتكز النظام السياسي الدنماركي على مبدأ التوازن، والفصل المرن بين المؤسسات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية)، وحدد الدستور الدنماركي مهام ووظائف هذه المؤسسات، بحيث تمارس كل مؤسسة مهامها دون التدخل في مهام المؤسسات الأخرى، وتكون العلاقة بينهم تشاركية قائمة على التوازن والتكامل. عادة ما يكون رئيس الوزراء هو زعيم حزب الأغلبية أو الائتلاف، وهو رئيس الحكومة، ورئيس مجلس الوزراء، وهو المسؤول أمام البرلمان المكون من مجلس واحد، وعليه، فإن المؤسسة التشريعية تلعب دوراً مهماً يتمثل في إضفاء الصبغة الديمقراطية على النظام السياسي الدنماركي وإضفاء الشرعية على القرارات المتخذة من قبل هذا النظام، تحتل المؤسسة التنفيذية مكانة مرموقة باعتبار أن الملك يتولى العرش عن طريق الوراثة، كما أن مدة رئاسته غير محددة فيحتملها حتى وفاته.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة التشريعية - المؤسسة التنفيذية - المؤسسة القضائية - الأحزاب - الملك - الدنمارك.

The Relationship Between the Legislative and Executive Establishments in Denmark

Assistant Professor Dr: Karrar ali makttoof

Sumer University: College of Education

Karrara266@gmail.com

<https://orcid.org/0009-0000-8889-0930>

10.65441/umisa.2025.01101

Abstract

The Danish Constitution of 1953, in force, stipulates in its first articles that the form of government in the country is a constitutional monarchy, and royal powers are inherited by men and women in accordance with the provisions of the law. The Danish political system is based on the principle of balance and flexible separation between the three institutions (executive, legislative, and judicial). The Danish Constitution defines the tasks and functions of these institutions, such that each institution performs its duties without interfering with the tasks of the other institutions. The relationship between them is participatory, based on balance and integration. The Prime Minister is usually the leader of the majority party or coalition, the head of government, and the head of the Council of Ministers. He is responsible to the unicameral parliament. Therefore, the legislative institution plays an important role in imparting a democratic character to the Danish political system and legitimizing the decisions taken by this system. The executive institution occupies a prestigious position, given that the King assumes the throne by inheritance, and his presidency is not specified, so he monopolizes it until his death.

Keywords: Legislative institution – Executive institution – Judicial institution – Parties – King – Denmark

المقدمة

تتسم العلاقة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية في الدنمارك بالتوازن والديناميكية التي تضمن استقرار النظام السياسي وتحقيق الفعالية في إدارة شؤون الدولة. تعتمد هذه العلاقة على أسس ديمقراطية، حيث يتم تفعيل الفصل بين السلطتين مع وجود آليات للتعاون والمراقبة المتبادلة. يتمثل الدور الرئيسي للسلطة التشريعية، المتمثلة في البرلمان (Folketing)، في سن القوانين، ومراقبة أداء الحكومة، والمصادقة على السياسات والميزانيات.

تتميز الدنمارك بنظام حكم ملكي دستوري فريد، يجمع بين التقاليد التاريخية والصلاحيات المحددة بدقة، على الرغم من أن الملك هو رأس الدولة، إلا أن سلطاته محدودة بموجب الدستور وتُعتبر في الغالب شرفية، يتمتع الملك بحصانة قانونية تمنعه من المساءلة عن أفعاله، ويقوم الملك بتعيين رئيس الوزراء وبعض الوزراء، ولكن بناءً على نتائج الانتخابات وتفاوض الأحزاب

لقد حدد الدستور الدنماركي في مواده الأولى صلاحيات الملك بدقة بوصفه ممثلاً للسلطة التنفيذية في الدولة وضامناً لدوام الدولة واستمراريتها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، فهو يسهر على احترام الدستور وحسن سير المؤسسات الدستورية وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة الدنماركية وحقوق وحرريات المواطنين، وضامن لاستقلال البلاد، كما يُخوّل الدستور في المادة 16 الملك بالعديد من الصلاحيات الأخرى المتمثلة في عزل الوزراء من قبل الملك أو من قبل البرلمان؛ بسبب سوء الإدارة في المنصب. ويتعين على محكمة العدل العليا في المملكة النظر في قضايا الإقالة الموجهة ضد الوزراء بتهمة سوء إدارة المنصب.

تتجلى محددات العلاقة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية في النظام السياسي الدنماركي من خلال مبدأ المشاركة بين السلطتين، حيث يُعد مبدأ المشاركة من أهم الأسس التي تساهم في تحقيق التوازن بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية. ونظراً لتعدد وسائل التأثير التي تمتلكها السلطة التشريعية في مواجهة السلطة التنفيذية أو بالعكس، سنحاول التطرق إلى العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وكذلك صلاحيات رئيس الدولة، وسنفضل في هذه المسائل تباعاً.

أهمية البحث

تكمُن أهمية البحث في أن العلاقة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية تُشكل جزءاً أساسياً من النظام السياسي، وأن نظام الحكم في الدنمارك نظام ديمقراطي ملكي دستوري، ودور الملك هو دور رمزي تشريفي. تتألف المؤسسة التشريعية من البرلمان المعروف بـ (فولكتينغ)، الذي يتولى مسؤوليات التشريع. يتم انتخاب أعضاء البرلمان بشكل مباشر من قبل الشعب. بالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية في الدنمارك تعكس توازن القوى بين مختلف السلطات، حيث يلعب البرلمان دوراً حيوياً في تشكيل السياسات الحكومية ومراقبتها.

اشكالية البحث

تتسم العلاقة بين المؤسسة التنفيذية (الحكومة) والمؤسسة التشريعية (البرلمان) في الدنمارك بالتعقيد والتداخل، حيث يجسد النظام السياسي الدنماركي نموذجاً للملكية الدستورية البرلمانية. فيما يلي أبرز الإشكاليات التي قد تنشأ بين هاتين المؤسساتين:
المساءلة: الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، مما يعني أن البرلمان يمكنه سحب الثقة من الحكومة، وهذا يشكل ضغطاً دائماً على الحكومة لتلبية توقعات البرلمان.

المعارضة: وجود أحزاب متعددة في الدنمارك يعني أن هناك معارضة متنوعة، مما يؤدي إلى نقاشات حيوية ومراقبة دقيقة لأداء الحكومة. المعارضة يمكن أن تكون مبعثرة، لكن عندما تتحد، يمكن أن تشكل تحدياً كبيراً للحكومة.

فرضية الدراسة

تتعلق فرضية الدراسة من أن العلاقة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية في الدنمارك قائمة على التفاعل المستمر بين السلطتين، إذ تُمارَس الرقابة التشريعية على الحكومة عبر أدوات متعددة، وتُشجَع الحكومة على المشاركة في عملية صياغة التشريعات، يتضح أن دور السلطة التشريعية في الدنمارك يتجاوز مجرد إصدار القوانين، ليشمل المراقبة والتنظيم، مما يساهم في ترسيخ المبادئ الديمقراطية وضمان توازن القوى بين المؤسستين.

منهجية البحث

تتعلق فرضية الدراسة من أن العلاقة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية في الدنمارك قائمة على التفاعل المستمر بين السلطتين، إذ تُمارَس الرقابة التشريعية على الحكومة عبر أدوات متعددة، وتُشجَع الحكومة على المشاركة في عملية صياغة التشريعات، يتضح أن دور السلطة التشريعية في الدنمارك يتجاوز مجرد إصدار القوانين، ليشمل المراقبة والتنظيم، مما يساهم في ترسيخ المبادئ الديمقراطية وضمان توازن القوى بين المؤسستين.

اهداف البحث

تتضمن اهداف البحث مما ياتي :

- 1- معرفة السياسة الدنماركية بنظام متعدد الأحزاب .
- 2- ما هي صلاحيات واختصاصات الملك في الدنمارك؟
- 3- ما تأثير المؤسسة التشريعية على المؤسسة التنفيذية في الدنمارك؟
- 4- ما سبب الأزمة الدستورية بين الملك والحكومة خلال عام 1920 ؟

المبحث الاول: المؤسسات الرسمية

تتكون المؤسسات الرسمية في الدنمارك من عدة هيئات حكومية وقضائية وتشريعية، تعكس النظام السياسي الذي يعتمد على الملكية الدستورية البرلمانية. قامت الدراسة الحديثة للتمثيل بتصور العلاقة بين المواطنين والممثلين من حيث الوصف والموضوعية باعتبارها أجندة بحثية مميزة. وبالتالي، فإن كل السلطات تتبع من الشعب حيث يتمتع الجميع بنفس الحقوق ويحق للجميع التحقق من كيفية ممارسة السياسيين والمؤسسات العامة للسلطة. ولم يظهر مفهوم التمثيل الحديث بعد. لقد أدت الابتكارات الحديثة على صعيد البيانات إلى زيادة فرص دراسة التمثيل المعاصر بشكل كبير، تُمكن الموارد مثل قاعدة بيانات المشرعين المقارنين ومجموعات بيانات موظفي الحزب العلماء من مقارنة خصائص الآلاف من أعضاء البرلمانات المعاصرة. وفي الوقت نفسه، تقدم قواعد البيانات هذه عادةً تغطية شاملة لعالم المشرعين فقط في الوقت الحاضر والماضي القريب، وفي حالات نادرة فقط تغطية زمنية كاملة عبر عمر البرلمان. وبالتالي، على الرغم من كونها موارد لا غنى عنها لدراسة التمثيل في الوقت الحاضر، إلا أنها تقدم رؤية محدودة فقط لأنماط طويلة الأجل للتمثيل البرلماني.

تتسم المؤسسات الرسمية في الدنمارك بالتوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، مما يعزز من الديمقراطية ويضمن المساءلة والشفافية في الإدارة الحكومية. النظام السياسي يعتمد على التعاون بين مختلف الهيئات لضمان تحقيق مصالح المواطنين وتنفيذ السياسات العامة بشكل فعال.

المطلب الاول : المؤسسة التشريعية(البرلمان)

تتميز الدنمارك بآليات الرقابة الناجحة والعاملة بشكل جيد، مما يضعها في المراتب الأولى دولياً في المرتبة الرابعة، ولم تتغير درجتها على هذا المقياس مقارنة بالنرويج عن مستواها في عام 2014، يتمتع المواطنون بمعرفة جيدة بالسياسات المحلية وسياسات الاتحاد الأوروبي، حيث تجعل صناديق البريد الرقمية الإلزامية التي تم تنفيذها مؤخراً من السهل على الحكومة التواصل مع الجمهور. تغطي وسائل الإعلام السياسة المحلية بشكل أكثر شمولاً مما تغطيه للقضايا الدولية. يتم تحويل تمويل خدمات الراديو العامة إلى نظام ممول من الضرائب. يتمتع البرلمان بموارد متواضعة، ولكن لديهم سلطات إشرافية رسمية قوية بشكل معقول. مكاتب التدقيق والمظالم مستقلة ومحترمة. تتعامل هيئة حماية البيانات المستقلة مع الشكاوى وتراقب تنفيذ وإنفاذ قواعد حماية البيانات. تظهر الأحزاب السياسية درجة كبيرة من الديمقراطية الداخلية. المنظمات ذات المصلحة الاقتصادية وغير الاقتصادية متطورة بشكل عام، وغالباً ما يكون لها تأثير قوي على السياسة، مع الاستمرار في التوجه نحو تقليد الإجماع. غالباً ما تكون المنظمات ذات المصلحة الكبرى أعضاء في اللجان والهيئات المكلفة بإعداد التشريعات (Thorarensen, 2018)

اللجان البرلمانية لديها موظفون، وكذلك الأحزاب السياسية، كما أن للبرلمان مكتبته الخاصة، وافتتح مؤخرًا وحدة (صغيرة) تقدم الاستشارات بشأن القضايا الاقتصادية، في عام 2020، بلغ العدد الإجمالي للموظفين البرلمانين حوالي 480، وهو ليس ضخماً، إذ أن أكثر من ربع الموظفين هم (سكرتيرات)، وأقل بقليل من الربع هم موظفون أكاديميون، يليهم أفراد الأمن وموظفو تكنولوجيا المعلومات. بشكل عام، يعتمد أعضاء البرلمان كثيراً على الحكومة للحصول على المعلومات والخبرة. لجمع المعلومات، يطرحون أسئلة مكتوبة وشفوية على الوزراء، ويستخدمون جلسات الاستماع والمصادر المستقلة، وكذلك الاتصالات داخل المنظمات ذات المصلحة ومراكز الفكر (Trond Norén Isaksen, 2014) ومع ذلك، لا يوجد تقليد في الدنمارك للتحقيقات المستقلة الكبرى التي يبدأها البرلمان. يمكن أن يضعف هذا سلطته في مواجهة الحكومة. الانضباط الحزبي هو أيضاً عامل قوي في السياسة الدنماركية، مما قد يضعف إمكانيات الأعضاء الأفراد.

يحق للبرلمان الوصول إلى معظم الوثائق الحكومية، ومع ذلك، هناك وثائق داخلية للوزارة غير متاحة. وهذا ما ينتقده أحياناً بعض الساسة، وخاصة من المعارضة. ولكن الوزراء والوزارات يدركون أهمية الاستجابة لطلبات البرلمان من الناحية السياسية، وربما يتم ختم الوثائق بأنها سرية، ولكن في العموم فإن أغلب وثائق اللجان متاحة للعام.

تستدعي اللجان الوزراء بانتظام لحضور اجتماعات تسمى المشاورات. تشكل هذه الاجتماعات عناصر أساسية لكيفية عمل النظام البرلماني الدنماركي. تلعب المشاورات دوراً مهماً في العملية التشريعية لأعضاء البرلمان. وفي الوقت نفسه، تعتبر الاجتماعات المكان الذي يمارس فيه البرلمان سيطرته على الحكومة.

تعقد اجتماعات اللجان العادية خلف أبواب مغلقة، ومع ذلك، يمكن للجان أن تقرر عقد اجتماعات مفتوحة، بما في ذلك الاجتماعات التي لا يحضرها الوزير، ودعوة خبراء من الخارج، وكذلك موظفي الخدمة المدنية وممثلي المنظمات ذات المصلحة لاستكشاف القضايا ومناقشتها، وغالباً ما تكون مثل هذه الاجتماعات مفتوحة أيضاً للصحافة، وقد تقرر اللجان أيضاً إجراء جلسات استماع أكبر، في بعض الأحيان بالتعاون مع منظمات أخرى، وتعقد مثل هذه الجلسات عادة في الغرفة التي كانت تجتمع فيها الغرفة الثانية السابقة في البرلمان الدنماركي، وهي مجلس النواب، حتى إلغائها بموجب الدستور الجديد في عام 1953 (Monarchy, 2014)

إن هيكل اللجنة يتوافق إلى حد كبير مع هيكل الوزارات. فوزارة الشؤون الاجتماعية، على سبيل المثال، تتوافق مع لجنة الشؤون الاجتماعية في البرلمان، ووزارة الضرائب تتوافق مع لجنة الشؤون المالية في البرلمان. وتتعامل اللجان الأخرى، على سبيل المثال، مع الطاقة والدفاع والثقافة والبيئة والرعاية الصحية والتعليم، ولها روابط قوية بالوزير المختص..

الفرع الاول : العلاقة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية

تتاط المؤسسة التشريعية بالملك والبرلمان (Folketing) بشكل مشترك، وتتاط السلطة التنفيذية بالملك، كما تتاط السلطة القضائية بمحاكم العدل، إذ تكون الكنيسة الإنجيلية اللوثرية الكنيسة الرسمية في الدانمرك، وعلى هذا النحو، فإنه يتعين دعمها من قبل الدولة (Emerson, 2015). تنهض السلطة التنفيذية بدور أساس في التهيئة لاختيار أعضاء البرلمان، فهي التي تقوم بالدعوة لإجراء الانتخابات التشريعية، سواء عند انتهاء مدة المجلس السابق، أم في حالة حله، وكذلك تحرير الجداول الانتخابية، وإجراء الانتخابات في مواعيدها . من أجل ضمان الديمقراطية المستقرة ومنع إساءة استخدام السلطة، فإن السلطة العليا في الدنمارك، كما هو الحال في معظم الديمقراطيات الغربية الأخرى، مقسمة إلى ثلاثة أجهزة مستقلة تتحكم في بعضها البعض: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية (Trond Norén Isaksen, 2014).

البرلمان هو الجهاز الوحيد المخوّل بالتشريع، ومع ذلك، لا تدخل القوانين حيز التنفيذ إلا بعد تلقي الموافقة الملكية، في الممارسة العملية، يكون الملك خارج نطاق التقسيم الثلاثي للسلطة، ولكن جلالته الملكة أو جلالته الملك يمارس السلطة رسمياً، على سبيل المثال: عند تعيين أو إقالة الوزراء تتوازن السلطان التشريعية والتنفيذية مع بعضهما البعض، بمعنى أن الأغلبية بين أعضاء البرلمان البالغ عددهم 179 عضواً يمكنها الإطاحة بمجلس الوزراء أو الوزير، عبر تقديم ورقة نظام تحتوي على تصويت بحجب الثقة، من ناحية أخرى، يمكن لرئيس الوزراء حل البرلمان، في أي وقت، على أمل الحصول على أغلبية أكثر استقراراً.

تُعد مسؤولية الوزراء نقطة مركزية في الديمقراطية، إذ تتمتع هذه الهيئات بصلاحيات واسعة، ولكنها لا تزال تحت سيطرة البرلمان ولجانه الدائمة، وفي حالات خاصة، يمكن عزل الوزراء . وعلاوة على ذلك، يحق لمحاكم العدل وأمين المظالم رعاية مصالح المواطنين فيما يتعلق بالسلطات (Altavilla, 2020).

يحدد دستور الدنماركي النافذ كيفية إدارة الحكم، ويقوم بتنظيم العلاقة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية، إضافة إلى حمايته للحقوق الأساسية والحريات للشعب بكافة أطيافه، ويقوم الشعب بالانتخاب كل أربع سنوات ممثلين عنه في البرلمان، مع صناديق البريد الرقمية الإلزامية التي تم تنفيذها مؤخراً مما يجعل من الأسهل على الحكومة التواصل مع الجمهور .

تغطي وسائل الإعلام السياسة المحلية بشكل أكثر شمولاً مما تغطيه للقضايا الدولية، يتم فيها تحويل تمويل خدمات الراديو العامة إلى نظام ممول من الضرائب . يتمتع البرلمانيون بموارد متواضعة، ولكن لديهم سلطات إشرافية رسمية قوية بشكل معقول . كما تتمتع مكاتب التدقيق والمظالم بكونها مستقلة ومحترمة. تتعامل هيئة حماية البيانات المستقلة مع الشكاوى وتراقب تنفيذ وإنفاذ قواعد حماية البيانات، وتُظهر الأحزاب السياسية درجة كبيرة من الديمقراطية الداخلية المنظمات ذات المصلحة الاقتصادية وغير الاقتصادية متطورة بشكل عام، وغالباً ما يكون لها تأثير قوي على السياسة، مع الاستمرار في التوجه نحو تقليد الإجماع غالباً ما تكون المنظمات ذات المصلحة الكبرى أعضاء في اللجان والهيئات المكلفة بإعداد التشريعات (Monarchy, 2014).

الفرع الثاني : العلاقة بين المؤسسة التنفيذية والمؤسسة التشريعية

من المقرر في النظام السياسي الدنماركي أن المؤسسة التنفيذية تملك الحق في دعوة البرلمان للانعقاد في دوراته العادية وغير العادية، كما تملك الحق في فض دورة انعقاد البرلمان وتأجيله.

وهنا يجب التفرقة بين دورات الانعقاد العادي للبرلمان وبين دورات انعقاده غير العادية، إذ إن دعوة الحكومة لانعقاد البرلمان تتم حكماً في الحالة الأولى وفي المواعيد التي يحددها الدستور، في حين يتم الانعقاد غير العادي بناء على مبادرة الحكومة في الحالة الثانية، وجدير بالملاحظة أن

حق السلطة التنفيذية في فض وإنهاء دورة البرلمان العادية يتقيد بقيد مهم هو عدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل إقرار الميزانية العامة، حتى لا تتعطل مرافق ومشروعات الدولة (نيزيرفيتش، 2023).

ينص الدستور الدنماركي على أن السلطة التنفيذية للملك، لكنه يمارسها دائماً من خلال الوزراء في الحكومة. يعين الملك شخصاً يحصل على أغلبية الدعم في البرلمان ليكون رئيساً للوزراء، ويعين وزراء آخرين بناءً على توصية رئيس الوزراء. يشكل رئيس الوزراء والوزراء الآخرون الحكومة معاً، وهي المسؤولة عن تنفيذ السياسات، وتقديم مشاريع القوانين إلى البرلمان للموافقة عليها وتمثيل الدنمارك في المحافل الدولية، شغلت (هيلي ثورنينج شميت) من الحزب الاشتراكي الديمقراطي منصب رئيس الوزراء منذ أكتوبر 2011 إلى 2015 وكانت زعيمة الحزب الاشتراكي الديمقراطي حتى 2015.

مجلس الدولة هو مؤسسة أخرى من مؤسسات السلطة التنفيذية تم إنشاؤها بموجب الدستور، وتضم الملك وخليفة العرش وجميع الوزراء. إن إحدى الوظائف الرئيسية لمجلس الدولة هي مناقشة جميع مشاريع القوانين والتدابير الحكومية المهمة. تتمتع الوزارات المعنية بالسلطات النهائية لاتخاذ القرارات المتعلقة بحقائب السياسات الخاصة بها (تغييرات في سياسة الهجرة في السويد والدنمارك.. فما تأثيرها، 2023).

يفتخر الدنماركيون بدولتهم الديمقراطية التقدمية. في البرلمان الدنماركي، يتحمل ممثلو 14 حزباً مختلفاً مسؤولية اتخاذ أهم القرارات بشأن مستقبل البلاد. إن الحكم في ائتلاف هو المعيار نظراً لأنه لم يكن لدى أي حزب ما يكفي من الممثلين للحكم بمفرده بشكل كامل منذ أوائل القرن العشرين (الدولية، 2022).

نظام الحكم في الدنمارك هو ديمقراطية برلمانية. كما نكرنا من قبل، يوجد حالياً 14 حزباً تعمل من أجل الدنمارك الأفضل في البرلمان وهم يعملون في ائتلاف. إن الشخصية القيادية لأحد الأحزاب الأقوى داخل الائتلاف الحاكم هي رئيس الوزراء المنتخب، بينما يصبح قادة أحزاب الائتلاف الأخرى مسؤولين أحياناً عن أمور أخرى في الحكومة مثل وزارة العدل ووزارة المالية ووزارة الخارجية. تأسست الحكومة الحالية في 27 يونيو 2019. تُجرى الانتخابات العامة كل أربع سنوات، لكن يمكن لرئيس الوزراء الدعوة إلى انتخابات في أي وقت.

الفرع الثالث : آليات التعاون والرقابة المتبادلة بين البرلمان والحكومة والقضاء في النظام السياسي الدنماركي

تتمتع الدنمارك بنظام قانوني مدني له جذور في القانون الألماني، مثل جيرانها الإسكندنافيين النرويج والسويد. وبالتالي، يتم تنظيم الدنمارك في الغالب من خلال القوانين، على الرغم من استخدام أحكام القضاء أيضاً لتأسيس السوابق القانونية. في الآونة الأخيرة، شهدت الدنمارك تحولاً حيث أصبحت أحكام القضاء أكثر أهمية، حيث يقدم القضاء تفسيرات وآراء أكثر عمقاً. وقد شهدت أحكام المحاكم الدنماركية تطوراً، لاسيما في المحكمة العليا، انتقالاً من التفسيرات الموجزة والمبهمة في سنواتها الأولى إلى مبررات أكثر تفصيلاً ووضوحاً للقارئ في الآونة الأخيرة (Ansell, 2008, p. 66 في البداية، كانت أحكام المحكمة تقتصر على تفسيرات جوهريّة، مع حظر رسمي لمثل هذه التفسيرات في عام 1674، ومع ذلك، ظهرت مطالب التفسيرات تدريجياً وتم ترسيخها في النهاية في القانون في عام 1856. ومن الجدير بالذكر أنه بعد عام 2007، عندما اكتسبت المحكمة العليا وضعاً يحدد السوابق، كان هناك جهد متضافر لصياغة تفسيرات أكثر شمولاً وفهماً، وخاصة في القضايا التي تحدد المبادئ القانونية المهمة.

يتألف النظام القضائي في الدنمارك من 24 محكمة جزئية منتشرة في جميع أنحاء البلاد، ومحكمتين عليتين، والمحكمة العليا. وهناك أيضاً محكمتان متخصصتان: المحكمة العليا البحرية والتجارية ومحكمة تسجيل الأراضي. تتبع الدنمارك قاعدة المحكمتين، مما يعني (Slavinskaite, 2020, p. 78) أنه يمكن دائماً استئناف القرار الصادر في محكمة جزئية أمام محكمة عليا، ويمكن دائماً استئناف القضية التي بدأت في محكمة عليا أمام المحكمة العليا. يتم تحديد ما إذا كانت القضية تبدأ في محكمة جزئية أو محكمة عليا من خلال القوانين التي تحكم القضية المحددة. عادة، تبدأ القضايا في محكمة جزئية.

وبموجب الدستور، الذي كان آخر تعديل له بموجب القانون رقم 169 الصادر في 5 يونيو/حزيران 1953، مُنحت محاكم العدل صلاحيات صريحة للبت في المسائل المتعلقة بحدود الإدارة (المادة 63 من الدستور). وفي الوقت نفسه، تم إدخال حكم في الدستور يقضي بإنشاء محاكم دستورية خاصة، ولكن هذا الحكم لم يتم استخدامه قط، ولا توجد أي خطط لاستخدامه. وإذا تم إنشاء مثل هذه المحاكم، فيجب أن تكون قراراتها قابلة للاستئناف أمام أعلى محكمة في المملكة، وهي المحكمة العليا. ولا ينص الدستور صراحة على أن محاكم العدل لديها سلطة اختبار دستورية التشريعات.

المطلب الثاني : المؤسسة التنفيذية

الدنمارك مملكة دستورية تُحكم من قبل الملك أو الملكة بالوراثة ومجلس الوزراء الذين ينتخبهم الشعب. يتقلد الملك عرشه بالوراثة كما هو معمول به في الأنظمة الملكية التقليدية، ويباشر سلطاته وفقاً لها ولا ينال من هذه الصفة وجود أنظمة ملكية دستورية تقليدية مقيدة يتولى الحكم فيها الملك إلى جانب البرلمان.

تلعب وزارة المالية دوراً رئيسياً في تنسيق التخطيط، وتتمتع الوزارات باستقلالية نسبية إلى حد ما، حيث يتم تنسيق السياسات في مجلس الوزراء ولجان التنسيق. تساعد الأمانة السياسية المرتبطة بمكتب رئيس الوزراء في تنسيق إجراءات الوزارة. يتم اتخاذ القرار بالتراضي، مع أهمية التنسيق غير الرسمي. هناك حاجة إلى تحليلات الأثر التنظيمي، وهي ذات جودة عالية بشكل عام. تُستخدم البرامج التجريبية أحياناً لاختبار السياسات الجديدة، يتم التشاور مع مجموعات المصالح طوال دورة السياسة، كما ساعدت الحالة المتقدمة للتحويل الرقمي في تقليل انقطاع الخدمة أثناء الوباء (الاستراتيجية، 2024).

كانت السياسات الحكومية تقليدياً مدفوعة بالإجماع، وينطبق هذا على البرلمان، حيث كانت أغلب الحكومات حكومات أقلية معتمدة على دعم الأحزاب الأخرى لتشكيل حكومة ائتلافية، وفيما يتعلق بالمفاوضات التي تشمل المنظمات والنظام السياسي، وخاصة فيما يتعلق بقضايا سوق العمل، عادة ما يتم إعداد الإصلاحات الكبرى في الدنمارك من خلال لجان أو هيئات أنشئت لإنتاج تقارير تحدد القضايا والخيارات. وفي السنوات الأخيرة، لعبت اللجان دوراً أساسياً في عملية تشكيل السياسات، بما في ذلك (محمد الخاقاني).

تلعب وزارة المالية دوراً محورياً في المبادرة وتنسيق التخطيط الاستراتيجي، إن هذا الدور يتجلى بوضوح في صياغة الخطط السياسية الاستراتيجية الشاملة (والتي عادة ما تكون مدتها نحو 10 سنوات)، مثل خطط الحكومة لعام 2010، و2015، و2020، ومؤخراً لعام 2025، ومن المتوقع صياغة خطة جديدة في المستقبل القريب. وكان التركيز الأساسي لهذه الخطط على تطوير الإنفاق العام والإيرادات لضمان اتساق القرارات السياسية في منظور متوسط إلى طويل الأجل. بالإضافة إلى ذلك، من الشائع جداً تعيين مجموعات من الخبراء لإعداد المدخلات للمناقشات السياسية والإصلاحات المهمة، ويمكن أن يكون الأعضاء خبراء أو ممثلين للمنظمات أو موظفين حكوميين. كما تحسنت ثقافة الاحتراف في الوزارات (Trond Norén Isaksen, 2014)

وقد تعرضت بعض الإصلاحات في القطاع العام، بما في ذلك الرعاية الصحية، سوق العمل النشطة والسياسات الاجتماعية، وإدارة الضرائب لانتقادات؛ بسبب عدم إعدادها على النحو الكافي. على سبيل المثال، تعرضت إصلاحات هيئة الضرائب لانتقادات بسبب تركيزها المفرط، وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كانت نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدنمارك هي الأعلى بين جميع الدول الأعضاء فيها في عام 2021 بنسبة 47.4%، على توفير التكاليف، الأمر الذي أدى إلى إدارة ضريبية أقل فعالية وقدرة أقل على فرض الامتثال الضريبي. وقد خصصت الحكومة الحالية أموالاً لمعالجة هذه المشاكل. كما ادعت الحكومة أنها تسعى إلى تحقيق اللامركزية على الرغم من التوتر الأساسي بين هذه اللامركزية وهدف دولة الرفاهة الشامل المتمثل في ضمان حصول السكان على معاملة متساوية.

وتتمتع جرينلاند، وهي جزء مستقل من مملكة الدنمارك، بوضع فريد بموجب قانون الحكم الذاتي، الذي دخل حيز التنفيذ في 21 يونيو 2009. حل هذا القانون محل الحكم الذاتي لجرينلاند الذي تأسس في عام 1979 ويعمل كأساس دستوري لموقف جرينلاند داخل وحدة المملكة، إلى جانب

الدستور الدنماركي. كما ترسل جرينلاند ممثلين اثنين إلى البرلمان الدنماركي صدر قانون الحكم الذاتي بعد استفتاء في جرينلاند في نوفمبر 2008، حيث صوت 75.5% لصالحه. ويهدف إلى نقل السلطة والمسؤولية من السلطات الدنماركية إلى جرينلاند في المناطق التي يكون ذلك ممكناً دستورياً، مع التأكيد على التوازن بين الحقوق والالتزامات.

يتألف الهيكل السياسي في جرينلاند من (برلمان جرينلاند) و(حكومة جرينلاند)، وكلاهما منتخب ديمقراطياً. لا يحدد القانون تكوين هذه الهيئات، ويترك الأمر لسلطات جرينلاند. اللغة الجرينلاندية هي اللغة الرئيسية، مع استخدام اللغة الدنماركية في السياقات الرسمية. تولت جرينلاند السيطرة على وظائف تشريعية وإدارية مختلفة، وخاصة في المالية العامة. يتضمن الترتيب الاقتصادي بموجب القانون إعانة ثابتة من الحكومة الدنماركية لجرينلاند، والتي يتم تعديلها إذا كانت جرينلاند تُؤدّ دخلاً من الموارد المعدنية. في حين تظل السياسة الخارجية من اختصاص الحكومة الدنماركية، فإن قانون الحكم الذاتي يشرك جرينلاند في مسائل القانون الدولي التي تؤثر بشكل كبير على المنطقة. علاوة على ذلك، يتضمن القانون حكماً لمسار جرينلاند نحو الاستقلال، مما يستلزم المفاوضات والاتفاقيات بين الحكومتين الجرينلاندية والدنماركية، وموافقة البرلمان الجرينلاندي، والاستفتاء الاستقلال يعني السيادة الكاملة لجرينلاند على أراضيها.

الفرع الاول : (اختصاصات الملك وصلاحياته)

يُعدّ دور الملك في الدنمارك تمثيلاً وفخرياً، إلا أنه يتولّى توقيع القوانين ويشرف رسمياً على تشكيل الحكومة التي يجتمع بها دورياً، يحتفظ الملك رسمياً بسلطات تنفيذية، ولكن بعد إدخال نظام الحكم البرلماني أصبحت واجبات الملك تقتصر على مراسم الدولة الرسمية، مثل التعيين الرسمي وإقالة رئيس الوزراء والوزراء الآخرين في الحكومة التنفيذية. بناء على ذلك فإن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة والسلطة العليا في الكنيسة الدنماركية ويخدم ككبير الممثلين الدبلوماسيين للبلاد في الخارج وهو رمز لوحدة البلاد.

إنّ رئيس الوزراء هو المسؤول عن ممارسة السلطات التنفيذية، دستورياً، تُنشط السلطة التشريعية في كل من الحكومة والبرلمان الدنماركي، ولكن هذا الأخير هو السلطة التشريعية العليا ويتكون من غرفة واحدة. يمكن لاقتراح أن يصبح قانوناً إذا حصل على أغلبية بسيطة من أصوات النواب البالغ عددهم 150 نائباً.

ويعتمد النظام السياسي في الدنمارك على التعددية الحزبية، حيث يمكن تمثيل عدة أحزاب في البرلمان في وقت واحد. وغالباً ما تتميز الحكومات الدنماركية بحكم الأقلية المدعوم بحزب أو أكثر من الأحزاب المساندة، وهو ما يعني بدوره أن السياسة الدنماركية تعتمد على السياسة الاتفاقية، فمنذ عام 1990 لم يحصل حزب واحد على أغلبية مقاعد البرلمان.

ومن صلاحيات الملك وفقاً للنظام السياسي الدنماركي ما يأتي: (Gilbert N., 1999, p. 89)

1. تعيين رئيس الوزراء: يقوم الملك بتعيين رئيس الوزراء، الذي يكون عادةً زعيم الحزب الذي يحصل على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان. يتم هذا التعيين بناءً على مشاورات مع قادة الأحزاب.
2. توقيع القوانين: يُطلب من الملك توقيع القوانين التي يقرها البرلمان قبل أن تدخل حيز التنفيذ. ومع ذلك، فإن هذه الخطوة تُعتبر رمزية أكثر منها فعلية.
3. إقالة الوزراء: يمتلك الملك الحق في إقالة الوزراء، لكن هذا لم يحدث منذ أزمة عيد الفصح عام 1920، حيث أدى استخدام هذه السلطة إلى جدل سياسي كبير.

4. حل البرلمان: للملك الحق في حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة، لكن هذا الإجراء لم يُستخدم منذ فترة طويلة.

ومن اختصاصات الملك وفقاً للنظام الدستوري نذكر ما يأتي:

1. المهام الرسمية: يؤدي الملك مجموعة من الواجبات الاحتفالية والرسمية، مثل منح الأوسمة والألقاب والمشاركة في المناسبات الوطنية والدولية.

في الدنمارك

2. الموافقة الملكية: يُطلب من الملك توقيع القوانين التي يقرها البرلمان قبل أن تدخل حيز التنفيذ. ومع ذلك، فإن هذه الخطوة تُعتبر رمزية أكثر منها فعلية، حيث إن الملك لا يملك حق الاعتراض الفعلي على القوانين.
3. رمزية السلطة: يُعتبر الملك رمزاً للوحدة الوطنية والاستمرارية، حيث يُمثل الدولة في المحافل الرسمية ويعكس تقاليد البلاد.
4. الإعلان عن الحرب والسلام.

الفرع الثاني : مجلس الوزراء

إن رئيس الوزراء في الدنمارك يتمتع بصلاحيات واسعة تتعلق بتشكيل الحكومة وإدارة السياسات العامة، لكنه يعمل ضمن إطار ديمقراطي يتطلب الدعم المستمر من البرلمان. هذه الديناميكية تعكس طبيعة النظام البرلماني الذي يعتمد على التعاون بين السلطة التنفيذية والتشريعية. بموجب الدستور الدنماركي، يتم انتخاب أعضاء البرلمان الدنماركي لمدة أربع سنوات. ومع ذلك، يجوز لرئيس الوزراء في أي وقت الدعوة إلى انتخابات جديدة للبرلمان الدنماركي، يتم انتخاب 179 عضواً في البرلمان الدنماركي، اثنان منهم من جزر فارو واثنان من جرينلاند.

يحق لأي شخص بلغ سن 18 عاماً، وهو مواطن دنماركي ومقيم في المملكة، التصويت في الانتخابات العامة، ومع ذلك، لا يحق للأشخاص الخاضعين للوصاية الذين حُرِّموا من الأهلية القانونية التصويت، إذا كنت مؤهلاً للتصويت، فأنت مؤهل أيضاً للترشح للانتخابات البرلمانية الدنماركية ما لم تكن قد أذنت بارتكاب جريمة تجعل من الرأي العام يرى أنك لا تستحق أن تكون عضواً في المجالس المحلية والإقليمية.

يُقرر البرلمان الدنماركي أهلية أعضائه للترشح للانتخابات، وقد حصلت كتلة رئيسة الوزراء (ميتي فريدريكسن) الحمراء على (90 مقعداً) المطلوبة لتشكيل الحكومة. حصل حزبها الديمقراطيون الاجتماعيون على مقعدين إضافيين بشكل غير متوقع وحقق أفضل نتيجة له منذ عقدين من الزمان. لكنها تريد تشكيل ائتلاف أوسع وقد سلمت استقالة الحكومة للملكة اضطرت السيدة فريدريكسن إلى الدعوة إلى انتخابات مبكرة في أكتوبر، يقوم رئيس الوزراء بدوره بتشكيل الحكومة وذلك باختيار الوزراء وتكليفهم بالحقائب الوزارية المختلفة. ويشكل رئيس الوزراء والوزراء معاً حكومة الدنمارك التي تحكم البلاد وتخضع لمسألة البرلمان، رئيسة الوزراء الحالية في السويد هي (ميتي فريدريكسن)، من الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

إن الحكومة هي من تقوم بإدارة شؤون الحكم في السويد وهي المحرك في وضع القوانين وتغييرها، وبالتالي يمكنها التأثير على تطور المجتمع ككل. ولكن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان ويجب أن تحظى بدعم من البرلمان من أجل تنفيذ سياستها.

تقوم الحكومة بإدارة شؤون الحكم في البلاد، وهو ما يعني أن الحكومة تقوم بـ (Government, 2020, p. 52):

1. تشكيل الحكومة:
- تعيين الوزراء: يقوم رئيس الوزراء بتعيين أعضاء الحكومة (الوزراء) بناءً على الأغلبية الحزبية في البرلمان (فولكيتينغ). يتولى الوزراء إدارة الوزارات المختلفة.
2. إدارة السياسات الحكومية:
- تحديد السياسات: يحدد رئيس الوزراء الاتجاهات والسياسات العامة للحكومة، ويعمل على تنفيذها من خلال وزرائه.
- المسؤولية التنفيذية: يتحمل رئيس الوزراء المسؤولية عن تنفيذ القوانين والسياسات التي يقرها البرلمان.
3. التمثيل الخارجي:
- التفاوض مع الدول الأخرى: يمثل رئيس الوزراء الدنمارك في العلاقات الدولية، بما في ذلك التفاوض على المعاهدات والاتفاقيات.
4. التواصل مع البرلمان:
- تقديم التقارير: يجب على رئيس الوزراء تقديم تقارير دورية إلى البرلمان حول أداء الحكومة والسياسات المتبعة.
- طلب الثقة: يمكن أن يطلب رئيس الوزراء تصويت الثقة من البرلمان، مما يعكس دعم الأغلبية له ولحكومته.
5. صلاحيات الطوارئ

• إدارة الأزمات: يتمتع رئيس الوزراء بصلاحيات خاصة لإدارة الأزمات الوطنية، مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات الصحية.
6. الاستقالة أو الإقالة

• إذا فقد رئيس الوزراء دعم البرلمان، يمكن أن يُطلب منه الاستقالة، مما يؤدي إلى استقالة الحكومة بأكملها أو الدعوة لانتخابات جديدة. يتم صياغة التغييرات التي تريد الحكومة إجراؤها في المقترحات، ما يُسمى بمشروع القانون المقدم من الحكومة، والتي يتم تقديمها إلى البرلمان للبت فيها. كما تقوم الحكومة أيضاً بإعداد اقتراحاً لميزانية الدولة عندما يتخذ البرلمان قراراً بشأن قضية ما، مثل قانون جديد أو ميزانية الدولة، فإن مهمة الحكومة هي تنفيذ قرار البرلمان، وفي الوقت نفسه، إذا كان القانون الجديد يمنح المواطنين حقوقاً أو يلزمهم بالتزامات جديدة، فهذا يعني مهام جديدة للسلطة.

المطلب الثالث : المؤسسة القضائية

تتمتع محاكم الدنمارك بسلطات قضائية ووظائف إدارية مرتبطة بها، بما في ذلك مسائل الوصايا، والإفلاس، ومحكمة المحضرين، وتسجيل الأراضي والإدارة العامة. تتكون المحاكم الدنماركية من المحكمة العليا، والمحكمتين العاليتين، والمحكمة البحرية والتجارية، ومحكمة تسجيل الأراضي، و24 محكمة جزئية، ومحاكم جزر فارو وجرينلاند، ومجلس إذن الاستئناف، والمحكمة الخاصة للاتهام والمراجعة، ومجلس التعيينات القضائية الدنماركي، وإدارة المحكمة (مغلاج، 2022).

تأسست إدارة المحكمة الدنماركية كمؤسسة حكومية مستقلة جديدة في الأول من يوليو 1999، وهي تضمن الإدارة السليمة والكافية لأموال المحاكم ومجلس تصاريح الاستئناف وموظفيها ومبانيها وتكنولوجيا المعلومات. ويرأس إدارة المحكمة الدنماركية مجلس محافظين ومدير. وتنتهي إدارة المحكمة الدنماركية إلى وزارة العدل، ولكن وزير العدل ليس له سلطة قضائية عليها ولا يجوز له تغيير القرارات التي تتخذها إدارة المحكمة، ومجلس المحافظين هو الرئيس التنفيذي والمسؤول بشكل عام عن أنشطة إدارة المحكمة الدنماركية. والمدير، الذي يتم تعيينه ويمكن فصله من قبل مجلس المحافظين، مسؤول عن الإدارة اليومية. ولا يُشترط أن يكون المدير حاصلاً على شهادة في القانون، وينص قانون إدارة المحكمة الدنماركية على تكوين مجلس محافظي إدارة المحكمة الدنماركية. يتألف مجلس المحافظين من (11 عضواً)، ثمانية منهم ممثلون للمحكمة، وواحد محامي، واثنان منهم لديهما رؤى إدارية واجتماعية خاصة.

الفرع: المحكمة العليا

هي محكمة الاستئناف النهائية في الدنمارك وتقع في كوبنهاجن تراجع المحكمة العليا الأحكام والأوامر الصادرة عن المحكمة العليا لشرق الدنمارك، والمحكمة العليا لغرب الدنمارك، ومحكمة كوبنهاجن البحرية والتجارية تراجع المحكمة العليا كلاً من القضايا المدنية والجنائية وهي محكمة الاستئناف النهائية (الدرجة الثالثة) في قضايا الوصايا والإفلاس والتنفيذ وتسجيل الأراضي. في القضايا الجنائية، لا تراجع المحكمة العليا مسألة الإدانة أو البراءة لا يوجد قضاة غير متخصصين في هيئة المحكمة العليا فقط في حالات استثنائية يكون هناك حق في الاستئناف . إن عمل المحكمة منظم إلى حد كبير بموجب التشريعات، ولكن قواعد القانون لا تنص على كيفية إدارة المحاكم الدنماركية لأنشطتها اليومية كمنظمة ومكان عمل أو كيفية تطوير المنظمة. وفي هذا السياق، فإن نقطة البداية هي رؤية مشتركة وقيم وأهداف مشتركة. وهي نتيجة لاعتبارات ومناقشات شملت عدداً كبيراً جداً من موظفي المحاكم الدنماركية.

الفرع الثاني : محاكم جرينلاند

تتكون محاكم جرينلاند من المحكمة العليا في جرينلاند و18 محكمة صلح. تتخذ قرارات محكمة الصلح من قبل قاضٍ واثنين من القضاة غير المتخصصين، ولا يحمل أي منهم شهادة في القانون. تنتظر محاكم الصلح في جميع القضايا المدنية والجنائية. في ظل ظروف معينة، يجوز للمحكمة العليا في جرينلاند أن تتولى النظر في قضية ما إذا تبين أنها تتطلب رؤية قانونية خاصة أو خبرة أخرى. يتم تقديم الاستئناف ضد القرار الذي تتخذه محكمة الصلح إلى المحكمة العليا في جرينلاند. ومع ذلك، يتم رفع القضايا الكبرى مباشرة أمام المحكمة العليا في جرينلاند. يتم تقديم الاستئناف إلى المحكمة العليا في شرق الدنمارك.

الفرع الثالث : محكمة كوبنهاجن البحرية والتجارية

تأسست في عام 1862، نظرت محكمة كوبنهاجن البحرية والتجارية في قضايا تتعلق بالمسائل التجارية. وقد تم توسيع اختصاصات محكمة كوبنهاجن البحرية والتجارية تدريجياً، واليوم تنتظر المحكمة في قضايا تتعلق بالمسائل البحرية والتجارية في منطقة كوبنهاجن الكبرى. يجوز للأطراف المقيمين خارج هذه المنطقة، بما في ذلك الأطراف الأجنبية، الاتفاق على تسوية قضيتهم من قبل محكمة كوبنهاجن البحرية والتجارية. تتدرج القضايا بموجب قانون العلامات التجارية الدنماركي وقانون ممارسات التسويق ضمن اختصاصات محكمة كوبنهاجن البحرية والتجارية بغض النظر عن مكان إقامة الأطراف في الدنمارك. بالإضافة إلى ذلك، تنتظر دائرة الإفلاس في جميع قضايا الإفلاس وتعليق المدفوعات وإعادة جدولة الديون الناشئة في منطقة كوبنهاجن الكبرى.

إن الديمقراطية الدنماركية تقوم على أفكار زُرعت بذورها في أوروبا خلال القرن الثامن عشر كرد فعل ضد الحكم المطلق الملكي الذي انتهك حرية المواطنين. ولا ينبغي فرض السلطة في المجتمع على الشعب من أعلى. يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين وبالتالي يحق لهم المشاركة في الانتخابات في الجمعيات التشريعية على مستويات مختلفة: البرلمان، ومجالس المقاطعات، ومجالس المدن. إن حق الاقتراع هو أساس الديمقراطية وقد تم وضع هذا المبدأ في القانون الدستوري الصادر في يونيو 1849، ولا تزال مبادئه الرئيسية موجودة في القانون الدستوري الحالي الصادر في 5 يونيو 1953. وفي الدنمارك حصلت النساء على حق التصويت في عام 1915.

إن الديمقراطية محمية ليس فقط بالقانون الدستوري بل وأيضاً بقانون الانتخابات البرلمانية في الدنمارك. فالنظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي يضمن حصول ممثلي كافة أنحاء البلاد والمؤيدين لأي وجهة نظر والذين نظموا أنفسهم في مجموعات أقلية كبيرة أو حركات شعبية على مقاعد وفقاً لعدد الأصوات المُدلى بها. والمكافأة التي يتلقاها المنتخبون شعبياً تجعل من الممكن اقتصادياً لأي شخص أن يترشح للانتخابات بغض النظر عن دخله.

المبحث الثاني : النظام اللامركزي في الدنمارك والاحزاب السياسية والنظم الانتخابية

وفقاً لجذورها التاريخية في دولة الرفاهية القوية، تبنت الدنمارك بشكل متزايد نظاماً لامركزياً للحكم يعمل على تمكين السلطات المحلية مع تعزيز مشاركة المجتمع يعكس هذا التحول اتجاهاً أوسع نطاقاً، عبر العديد من الدول، إذ تتطلب تعقيدات القضايا المجتمعية الحديثة استجابات قابلة للتكيف ومحلية من خلال نقل سلطة اتخاذ القرار من الحكومة المركزية إلى اقاليم، تسعى الدنمارك ليس فقط إلى تعزيز الكفاءة، ولكن أيضاً إلى تلبية الاحتياجات المحددة للسكان المتنوعين، تشجع هذه المبادرة الابتكار بين الحكومات المحلية، إذ تبتكر حلولاً مخصصة تتردد صداها بشكل أكثر فعالية مع دوائرها الانتخابية، وبالتالي، يكشف التقييم المستمر للنظام اللامركزي في الدنماركي عن النجاحات والتحديات، مما يدعو إلى تحليل نقدي لتداعياته على الحكم والسياسة العامة، ورفاهة المجتمع وبالتالي، فإن فحص نموذج الحكم الفريد هذا يقدم رؤى قيمة حول تقاطع الديمقراطية والإدارة العامة والمشاركة المدنية في القرن الحادي والعشرين.

المطلب الاول بنية النظام اللامركزي في الدنمارك

يجسد النظام اللامركزي في الدنمارك إطاراً منظماً يعزز الحكم المحلي في حين يعالج أهداف السياسة الوطنية. ومن خلال تفويض بعض المسؤوليات والسلطات المالية إلى البلديات، تخلق الحكومة الدنماركية هيكلًا إدارياً متعدد المستويات يشجع على الاستقلال المحلي والاستجابة. ومع ذلك، فإن هذا التفويض يطرح مشاكل الحوافز، وخاصة في تحصيل الضرائب وتقديم الخدمات، والتي يمكن أن تؤدي إلى عدم الكفاءة في الحكم. وكما أشير، فإن "إنشاء أنظمة إدارية معقدة من شأنه أن يقدم مشاكل الوكالة التي تؤدي إلى عدم الكفاءة في الحكم المحلي والوطني (Ansell, 2008)

وعلاوة على ذلك، فإن تعقيد هذا النظام يتطلب آليات مساءلة واضحة لضمان تنفيذ الوحدات دون الوطنية للسياسات الوطنية بشكل فعال دون إغفال الاحتياجات المحلية. ويوضح التفاعل بين اللامركزية المؤسسية والمالية أن الحكم الفعال في إطار لامركزي يعتمد بشكل كبير على الأدوار المحددة جيداً والعلاقات بين الحكومات (Bevir, 2009)

في سياق النظام اللامركزي في الدنمارك، تلعب الحكومات المحلية دوراً محورياً في الإدارة الفعالة للخدمات العامة وحوكمة المجتمعات. وتشمل مسؤولياتها مجموعة واسعة من الوظائف، بما في ذلك التعليم، والخدمات الاجتماعية، والصحة العامة، وتنمية البنية الأساسية، والتي يتم تصميمها لتلبية الاحتياجات الفريدة لمواطنيها. وتعزز هذه اللامركزية درجة أكبر من الاستجابة، مما يسمح للسلطات المحلية بتكييف المبادرات السياسية بما يتماشى مع المطالب الإقليمية، كما هو مذكور في الدراسات المقارنة التي تسلط الضوء على مرونة الحكم الإقليمي. وعلاوة على ذلك، فإن التعاون بين الحكومات المحلية (Government, 2020) ومستويات الإدارة العليا يخلق نهجاً متكاملًا لصنع السياسات، مما يضمن مساهمة الأصوات المحلية بشكل هادف في تحقيق الأهداف الوطنية الأوسع. ولا تعمل مثل هذه الترتيبات على تعزيز المشاركة المدنية فحسب، بل إنها تظهر أيضًا أهمية الحكم المحلي كعنصر حاسم في الإطار اللامركزي، وتعزيز المساءلة وتخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة في القطاع العام في الدنمارك. لقد أدى التحول نحو اللامركزية في الدنمارك إلى تحويل تقديم الخدمات العامة بشكل ملحوظ، مما عزز المشاركة المحلية والاستجابة لاحتياجات المجتمع. ومع تحول المسؤوليات من السلطات المركزية إلى الحكومات المحلية، هناك تركيز متزايد على تصميم الخدمات لتتناسب السياقات الإقليمية المحددة، وبالتالي تعزيز الكفاءة والمساءلة. ومع ذلك، فإن هذا التحول ليس خاليًا من تحديات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن اللامركزية يمكن أن تمكن القادة المحليين من الابتكار، إلا أنها يمكن أن تؤدي أيضًا إلى تباين في تخصيص الموارد وجودة الخدمة، وخاصة في المناطق ذات القدرة المحدودة (Emerson, 2015) وعلاوة على ذلك، فإن التقدم التكنولوجي المصاحب للصناعة 4.0 قد زاد من تعقيد هذه الديناميكية؛ فقد أظهر مديرو الإنتاج في النرويج مشاركة أكبر في الأدوات الرقمية مقارنة بالمشغلين، مما يسلط الضوء على فجوة محتملة في تطوير المهارات التي يمكن أن تؤثر بشكل مماثل على تقديم الخدمات العامة في الأنظمة اللامركزية. وبالتالي، فإن اللامركزية الناجحة في الدنمارك تعتمد على موازنة الحكم المحلي، حيث تعد البلديات وحدها سلطات محلية، مع التوزيع العادل للموارد وبناء القدرات لتوفير الخدمات الفعالة. علاوة على ذلك، فإن هناك منطقتان تتمتعان بحكم ذاتي خاص هما (جزيرة فارو وجرينلاند) فيما وراء البحر على مستوى الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: الاحزاب السياسية في الدنمارك (الاهداف والايديولوجية)

تتميز الساحة السياسية في الدنمارك بديناميكيات بناء التحالفات الفريدة، إذ تتحالف الأحزاب من أجل الحصول على الأغلبية النيابية لتشكيل الحكومة فالحزب الديمقراطي الاشتراكي هو أكبر الأحزاب الدنماركية وتولى زمام الحكم لأول مرة في عام 1924 وبعدها بدءًا من عام 2011-2015 ومن عام 2019 حتى اليوم، وهو ما يلعب دورًا فعالاً في تشكيل الحكم والتمثيل في المجتمع الدنماركي، وعادة يتم تشكيل حكومة ائتلافية من حزبين أو أكثر وهذا ما حصل عندما ترأست الحكومة بقيادة (فريدريكسن) زعيمة الحزب الاشتراكي المسيحي تحالف مع التحالف الأحمر

في الدنمارك

والأخضر وحزب الشعب الاشتراكي (SF) والحزب الليبرالي الاجتماعي. أما اليمين المتطرف فله تأثير كبير في السياسة الدنماركية وتتنافس في هذه الانتخابات ثلاثة أحزاب شعبية حصدت نحو 15% من نوايا التصويت.

أسفرت الانتخابات التشريعية في الدنمارك عن هزيمة كبيرة وساحقة لليمين الشعبوي المتطرف المعادي للمهاجرين والمسلمين المتمثل بحزب الشعب الذي كان يلعب دورًا أساسيًا في تشديد سياسة الهجرة واللجوء في البلد الإسكندنافي خلال العقدين الأخيرين. واستطاع الحزب الاشتراكي الديمقراطي بحصوله على 90 مقعدًا من أصل 179 أن يشكل الحكومة بتحالف مع أحزاب صغيرة أخرى، أما بالنسبة لمواطني الدنمارك من أصول مهاجرة، شكّلت انتخابات 2022 حالة غير مسبوقة لناحية عدم تحولهم إلى مادة رئيسة فيها، إلى جانب محاولات إنجاح حزب "الأخضر الحر" بزعامة شاب من أصول باكستانية يُدعى اسكندر صديقي، الذي لم يتخطَّ عتبة الحسم، وحقق نحو 1.4 في المائة.

جدير بالذكر أن الهيكل البرلماني يشجع الأحزاب الصغيرة على المشاركة بنشاط، مما يعزز البيئة السياسية حيث يكون الإجماع والتسوية أمرًا بالغ الأهمية (Commission, 2019) وتسلط هذه الشبكة المعقدة من التحالفات بين الفصائل المختلفة الضوء على أهمية التعاون في تحقيق الأهداف التشريعية. وعلاوة على ذلك، فإن فهم تطور الأحزاب السياسية في الدنمارك يوفر رؤى حاسمة في كل من التحديات والفوائد المترتبة على هذا النظام، وخاصة في التعامل مع القضايا المعاصرة مثل الهجرة وتغير المناخ والتفاوت الاقتصادي. وبالتالي، فإن الفحص الدقيق لهذه الأحزاب يوفر عدسة يمكن من خلالها تحليل الآثار الأوسع للديمقراطية في مشهد عالمي سريع التغير (Gilbert N., 1999).

في الدنمارك، يتشكل المشهد السياسي من خلال مجموعة من الأحزاب الرئيسية التي تعكس أيديولوجيات متنوعة، من الليبرالية إلى الديمقراطية الاجتماعية والقومية. يضع الديمقراطيون الاجتماعيون، الذين يتجذرون تاريخيًا في مبادئ الديمقراطية الاجتماعية، الرعاية الاجتماعية والمساواة في الأولوية، ويدافعون عن سياسات تحافظ على دولة الرفاهية الشاملة في الدنمارك (IPCC, 2018). على النقيض من ذلك، يتبنى الحزب الليبرالي أيديولوجية أكثر توجهاً نحو السوق، مع التركيز على النمو الاقتصادي والحرية الفردية. غالبًا ما يشعل هذا الاختلاف في الفلسفة الاقتصادية مناقشات قوية حول دور الدولة مقابل السوق في تحقيق العدالة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يوضح صعود أحزاب مثل حزب الشعب الدنماركي مشاعر قومية متزايدة، تتماشى مع الاتجاهات الأوسع نطاقًا التي لوحظت في أوروبا حيث تزدهر الشعبوية اليمينية على تصورات الحفاظ على الثقافة ضد العولمة. تؤكد هذه الديناميكيات على التفاعل المعقد بين أيديولوجيات الأحزاب في الدنمارك، وتكشف كيف تتأثر المناقشات الوطنية بالاتجاهات الأوروبية الأوسع في الفكر السياسي ومشاعر المواطنين.

لقد عملت الأحزاب السياسية في الدنمارك على تشكيل منصات بشكل متزايد استجابة للديناميكيات الاجتماعية المتطورة والمشاعر العامة. وقد أدخلت الأحزاب اليمينية المتطرفة الناشئة خطابًا قوميًا غالبًا ما يخفي رسائل كراهية الأجانب الكامنة، مستغلة بشكل فعال قنوات الإعلام التقليدية لنشر نفوذها. وكما هو مذكور في تحليل المحتوى الذي ينشئه المستخدمون داخل أطر الصحف الشعبية الراسخة، استخدمت الجهات الفاعلة القومية منصات بدون تنسيق تحريري لنشر خطابات التحريض على الخوف والمؤامرات، مما أدى إلى طمس الخطوط الفاصلة بين الصحافة الموثوقة والعنصرية الصريحة. تتحدى هذه الظاهرة الأحزاب الأكثر رسوخًا لإعادة معايرة منصاتهما في محاولة لاستعادة ثقة الجمهور ومعالجة المخاوف الاجتماعية والسياسية. وعلاوة على ذلك، تشير الأبحاث إلى أن منصات الأحزاب يمكن أن تؤثر بشكل كبير على السلوك التشريعي، وخاصة في المدى القريب، مما يؤكد على الأهمية الاستراتيجية لتحديد الأجندة أثناء الانتخابات في تشكيل الإجراءات الحكومية اللاحقة. وبالتالي،

يظل التفاعل بين الخطاب الحزبي والنتائج التشريعية محورًا حاسمًا في فهم المشهد السياسي في الدنمارك (Pollitt, 2011).

عند تلخيص التعقيدات المحيطة بالأحزاب السياسية في الدنمارك، يصبح من الواضح أن المشهد يتميز بالتوتر بين التمثيل الشامل والمطالب السياسية المحددة. وكما لوحظ في تطور الحركات السياسية الراديكالية، مثل البديل، هناك خطر الاغتراب حيث تعطي الأحزاب الأولوية لمظالم محددة على أجندة أوسع وشاملة. تعكس هذه الديناميكيات تحديًا أوسع داخل الأنظمة الانتخابية الأوروبية، حيث تعيق تعددية الأحزاب السياسية وطبيعتها اللامركزية الإرادة السياسية الجماعية (Nations, 2015). على سبيل المثال، تؤكد ظاهرة حزب غير الناخبين كيف يمكن للانسحاب أن يخفف من الفعالية السياسية، كما هو الحال في سياقات وطنية مختلفة حيث تتفاعل الأحزاب أكثر كاستطلاعات رأي تعكس المشاعر العامة

بدلاً من كونها مركبات للتغيير السياسي الجوهري. في نهاية المطاف، يعد فهم هذه التعقيدات أمراً حيوياً للملاحقة في المستقبل السياسي للدنمارك وتعزيز المشاركة الديمقراطية.

المطلب الثالث : النظم الانتخابية في الدنمارك

تسلط العلاقة المعقدة بين الأحزاب السياسية والنظام الانتخابي في الدنمارك الضوء على كيفية تأثير ديناميكيات الأحزاب على الحكم وصنع السياسات. فمع نظام التعددية الحزبية والتمثيل النسبي، تجري الانتخابات كل أربع سنوات ينتخب فيها المواطنون ممثلين لتمثيلهم في البرلمان. كما أنّ الأحزاب السياسية تستمد قوتها من قاعدتها الجماهيرية، من تلك العلاقة المنطقية بين الإيديولوجية والقاعدة الاجتماعية، فالحزب الديمقراطي الاشتراكي الذي يعود تاريخه إلى عام 1878، يحصل على تأييد من خلال استقطاب شرائح مختلفة من المجتمع، بما في ذلك العمال، والطبقة الوسطى، والمثقفين، والشباب، والنساء، ويعتمد الحزب على عدة عوامل لجذب هذه الشرائح، منها تبني سياسات اجتماعية واقتصادية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال نظام رعاية اجتماعية وسياسة الهجرة المعتدلة مع دمجهم في المجتمع.

أما حزب الشعب الدنماركي المعروف بـ(اليمن المتطرف) فيحصل على تأييد من خلال مزيج من العوامل المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والهجرة، بالإضافة إلى استغلال المشاعر القومية والمخاوف المتعلقة بالهوية، بينما يحصل الحزب الليبرالي الدنماركي المعروف أيضاً بـ(فينسترا) على قاعدته الجماهيرية بشكل أساسي من خلال الناخبين الذين يفضلون الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية المعتدلة، بالإضافة إلى الناخبين في المناطق الريفية والشرائح الاجتماعية التي تعتمد على قطاع الأعمال والشركات.

يشجع الهيكل السياسي الدنماركي التعاون وبناء التحالفات بين الأحزاب، مما يتيح سماع مجموعة متنوعة من الأصوات. على سبيل المثال، يوضح الدور المهم الذي لعبه حزب الشعب الدنماركي في تشكيل السياسات اليمينية كيف يمكن للأحزاب الشعبوية أن تتقارب مع أجنادات الأحزاب التقليدية وتغير المشهد السياسي. وتؤكد هذه الظاهرة على قدرة الأحزاب القائمة على التكيف استجابة للمشاعر الشعبوية الناشئة. (Altavilla, 2020)

وعلى النقيض من ذلك، فإن القيود التي تواجهها أحزاب مثل الجبهة الوطنية الفرنسية، التي عانت بسبب إطار انتخابي مختلف، تؤكد بشكل أكبر على أن نجاح الحركات الشعبوية (Pedersen, 2020) غالباً ما يعتمد على النظام الانتخابي المعمول به. وفي نهاية المطاف، تُظهر هذه الديناميكيات كيف تشكل الهياكل الانتخابية استراتيجيات وفعالية الأحزاب السياسية داخل النظام السياسي الدنماركي.

يؤثر نظام التعدد الحزبي في الدنمارك بشكل كبير على هيكل الحكم، مما يعزز بيئة سياسية تتميز ببناء الائتلافات والتسويات. يسمح هذا النظام بتمثيل الأيديولوجيات السياسية المتنوعة، مما يضمن سماع أصوات الأقليات داخل العملية التشريعية. يتطلب التوازن الدقيق للقوى التعاون، مما يؤدي غالباً إلى صنع سياسات أكثر شمولاً. وكما يتضح من الأدبيات، يمكن لديناميكيات الحكومات الائتلافية أن تعزز الانضباط المالي، وخاصة في السياقات التي تُظهر فيها الأحزاب محاذاة أيديولوجية وتسود فيها إجراءات الميزانية المركزية. وهنا، يمكن أن يخفف تفويض سلطة اتخاذ القرار لوزراء المالية (Schmidt, p. 23) من مخاوف الدين العام، كما لوحظ في مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، في غياب أجنادات حزبية موحدة، يمكن للاختلاف الأيديولوجي أن يحدى الحكم الفعال ويعقد الاستراتيجيات المالية، مما يؤكد على الحاجة إلى قواعد مالية منظمة جيداً للحفاظ على الاستقرار والمساءلة في الحكم. في نهاية المطاف، يشكل المشهد المتعدد الأحزاب في الدنمارك فعاليته السياسية من خلال مزيج دقيق من التعاون والخلاف.

إن المشهد السياسي المتطور في الدنمارك يقدم دراسة حالة مقنعة في تعقيدات الحكم الحديث. وكما يكشف هذا التحليل، فإن التفاعل بين الأطر المؤسسية وتنفيذ السياسات يشكل بشكل كبير الفعالية السياسية للأمة. ومن الجدير بالذكر أن التحقيق في قطاع الأغذية العضوية يوضح كيف يلعب التصميم المؤسسي دوراً محورياً في التنمية القطاعية، مما يشير إلى أن السياسات الدقيقة يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي وإشراك المستهلكين. وعلاوة على ذلك، فإن الفحص المقارن لعمليات اللامركزية يؤكد على الاختلافات في الكفاءة المؤسسية بين الأنظمة الفيدرالية

في الدنمارك

والوحدوية، كما يتضح من التناقضات بين الدنمارك والأرجنتين. وهذا يسلط الضوء على ضرورة وجود هياكل حوكمة مصممة خصيصًا لا تعالج الاحتياجات المحلية فحسب، بل تعزز أيضًا التماسك السياسي والمساءلة بشكل عام. وفي نهاية المطاف، يزدهر النظام السياسي في الدنمارك بفضل قدرته التكيفية على دمج مثل هذه الأفكار في ممارساته التشريعية والإدارية، مما يضمن نموذجًا للحكم الديمقراطي (Adawy, 2023).

يتميز النظام السياسي في الدنمارك بالديمقراطية البرلمانية القوية التي تعزز درجة عالية من المساءلة السياسية ومشاركة المواطنين. يلعب البرلمان دورًا محوريًا في العمليات التشريعية، ويعمل في ظل نظام متعدد الأحزاب يشجع على بناء التحالفات بين مجموعة متنوعة من الأحزاب السياسية. يعزز هذا الهيكل المشهد السياسي الديناميكي، والذي تدعمه أيضًا سلطة قضائية مستقلة (Slavinskaite, 2020) ومجتمع مدني نشط، مما يضمن تمثيل الأصوات المختلفة في الحكم. بالنظر إلى المستقبل، تواجه الدنمارك تحديات وفرصًا في تكييف إطارها السياسي لمعالجة القضايا الملحة مثل تغير المناخ والهجرة والحوكمة الرقمية. ومع تزايد الترابط العالمي، ستكون قدرة الدول على الحفاظ على نموذج الرعاية الاجتماعية الخاص بها مع التعامل مع الضغوط الدولية أمرًا بالغ الأهمية، من المرجح أن يشكل الخطاب والإصلاح المستمر نظامًا سياسيًا مرناً ومتجاوبًا جاهزًا لتلبية الاحتياجات المتطورة لمواطنيه مع الحفاظ على النزاهة الديمقراطية.

الخاتمة

تقوم العلاقة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية في الدنمارك على أساس الفصل بين السلطات وكذلك التعاون بينهما بالاستناد إلى دستورها لعام 1953. فالمؤسسة التشريعية هي مؤسسة رقابية على الحكومة المتكونة من الملك ورئيس الوزراء، وهي مسؤولة أمام البرلمان فقط. ويمتاز النظام السياسي الدنماركي بأنه يسمح بإقامة حكومة ائتلافية تعتمد على سند الأغلبية في البرلمان، وذلك بعدم تصويت تلك الأغلبية ضدها أو حجب الثقة عنها، ومن النادر اللجوء إلى حل البرلمان أو إجراء انتخابات تشريعية في غير موعدها المقرر كل أربع سنوات، ويجري تداول سلمي للسلطة.

وتمتاز الدنمارك بقوة اقتصادية هائلة، إذ يتفوق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها على ألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة، وهي من أغنى دول العالم، ولكن على عكس النرويج، لا تمتلك ثروة نفطية تُذكر. كما أنها حققت ثروتها رغم امتلاكها أحد أعلى معدلات الضرائب في العالم، وكما يأتي:

- 1- تتمتع الدنمارك باستقرار سياسي ملحوظ، يعود إلى حد كبير إلى النظام الانتخابي النسبي الذي يشجع على تشكيل ائتلافات حكومية قوية قادرة على تشريع القوانين وتنفيذ السياسات العامة.
- 2- يلعب البرلمان الدنماركي دورًا حاسمًا في صياغة التشريعات ومراقبة عمل الحكومة. يتميز البرلمان بقدرة عالية على التوافق حول القضايا المهمة، مما يساهم في تحقيق الإجماع الوطني.
- 3- تتميز المؤسسات الدنماركية بارتفاع مستوى الشفافية والمساءلة. تخضع الحكومة لمراقبة برلمانية صارمة، وتلتزم بمعايير عالية من الحوكمة الرشيدة.

- 4- هناك فصل واضح للسلطات بين المؤسسة التشريعية والتنفيذية والقضائية، مع آليات فعالة لضمان توازن القوى بين هذه المؤسسات.
- 5- إن دعم الضرائب المرتفعة جعل الشعور القوي نسبيًا بالتماسك المدني، السائد في جميع أنحاء الدول الإسكندنافية منذ منتصف القرن التاسع عشر، مكن الدنمارك من تعزيز الشعور بالقوموية التقدمية. كما عزز الشعور بالمسؤولية الأخلاقية والتماسك الاجتماعي. وفي مؤشر دولي للفساد، تحتل الدنمارك المرتبة الأولى كأقل الدول فسادًا، مما يعكس ثقة قوية في المؤسسات والسياسة والنظام القانوني.

ources

First: Arabic–language sources

1. The Danish Constitution of 1953.
2. Muhammad Al–Khaqani (undated). The Role of Danish Foreign Policy in Iraq.
3. Muhammad Abdul Karim Maghlaj (2022). The Judicial System of the International Criminal Court: A Comparative Analytical Study. Arab Open Academy in Denmark.
4. Rawabet Center for Strategic Studies (2024). The Danish Government Prepares Its Citizens for War.
5. Monte Carlo International (2022). Denmark: The World's First Political Party Entirely Run by Artificial Intelligence.
6. Changes in Immigration Policies in Sweden and Denmark: What Are Their Impacts? (2023). Retrieved from <https://www.dw.com/ar/>.
7. Leyla Nezerević (2023). Danish Elections: New Parties Draw the Roadmap. Retrieved from <https://www.aa.com.tr/ar/Second>, English language sources
- Adawy, M. (2023). "The effects of COVID–19 vaccination strategies on vaccine uptake in the Nordic Countries. A scoping review.". 'UiT The Arctic University of Norway'. . <https://core.ac.uk/download/573317798.pdf>.
1. Altavilla, C. (2020). "Comparing Fiscal (De)Centralization and Multilevel Governments in Different Institutional Settings:. A comparative study of Argentina and Denmark (2000–2010). European Diversity and Autonomy Papers EDAP 02/2020". <https://cor>.
2. Ansell, C. &. (2008). Collaborative governance in theory and practice. *Journal of Public Administration Research and Theory*, 8, 543–571.
3. Bevir, M. (2009). *Enabling state. In Key concepts in governance: Sage*.
4. Commission, E. (2019). *President von der Leyen's mission letter to Margrethe Vestager. Brussels, .*
5. Emerson, K. &. (2015). *Collaborative governance regimes..* Washington DC: Georgetown University Press.
6. Gilbert N., &. G. (1999). *The enabling state: Modern welfare capitalism in America. .* Oxford: Oxford University Press.
7. Government, D. (2020). A green and sustainable world: The Danish government's long–term strategy for global climate action. Copenhagen: The Ministry of Foreign Affairs of Denmark and the Danish Ministry of Climate, Energy and Utilities.
8. IPCC. (2018). Summary for policymakers. In V. Masson–Delmotte, P. Zhai, H.–O. Pörtner, D. Roberts, J. Skea, P.R. Shukla, & A. Pirani (eds), *Global Warming of 1.5°C*. Geneva: World Meteorological Organization.
9. Monarchy, T. D. (2014). The Monarchy in Denmark.

-
10. Nations, U. (2015). Transforming our world: The 2030 Agenda for sustainable development. United Nations Department of Economic and Social Affairs. Retrieved from <http://www.un.org/en/development/desa/news/sustainable/un-adopts-new-global-goals.htm>.
 11. Pedersen, K. M. (2020). "Reforming decentralized integrated health care systems: Theory and the case of the Norwegian reform". <https://core.ac.uk/download/pdf/6457412.pdf>.
 12. Pollitt, C. &. (2011). Public management reform: A comparative analysis – New Public Management, governance, and the neo-Weberian state. Oxford: Oxford University Press.
 13. Schmidt, T. D. (n.d.). "Incentive distortions in decentralized systems of governance – why is financing decentralized systems so difficult?". . <https://core.ac.uk/download/pdf/7046416.pdf>.
 14. Slavinskaite, N. (2020). "Review of fiscal decentralization in European countries". International Journal of Contemporary Economics and Administrative Sciences. . <https://core.ac.uk/download/389070155.pdf>.
 15. Thorarensen, H. K. (2018). Concluding Thoughts," in The Nordic Constitutions: A Comparative and. Oxford: Hart .
 16. Thorarensen, H. K. (n.d.).
 17. Trond Norén Isaksen. (2014). he Prince Who Would Be King: Henrik of Denmark's Struggle for Recognition," in. New York: Palgrave .